

دراسة واقع التنوع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندال - هيرشمان للفترة 2016-2021

Studying the reality of economic diversification using the Herfindahl-Hirschman index for the period 2016-2021

أمنية بن توكي

جامعة الجزائر 3، الجزائر
aminben162@hotmail.fr

بن عليّة فتيحة *

جامعة الجزائر 3، الجزائر
benalia.fatiha@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2024/01/01

تاريخ الاستلام: 2023/20/06

Abstract:

This study aims to shed light on the path of economic diversification during the period (2016-2021), relying on the Herfindahl-Hirschman coefficient, by measuring the extent of diversification of the national economy for macroeconomic indicators that reflect economic performance, which are "gross domestic product, exports, imports, and budget revenues." public sector, and the gross formation of fixed capital." The study concluded that Algeria still relies heavily on oil revenues, and that the embodied diversification policy has not yielded the desired result despite the efforts made by Algeria to diversify its economy. A comprehensive national program must be developed to stimulate economic sectors.

Keywords: Economico diversification; Exports; Imports; gross domestic product.

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على مسار التنوع الاقتصادي خلال الفترة (2016-2021)، بالاعتماد على معامل هيرفندال-هيرشمان، من خلال قياس مدى التنوع الاقتصادي الوطني للمؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي وهي "الناتج المحلي الخام، الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العمومية، والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت"، وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر لا زالت تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، وأن سياسة التنوع المجسدة لم تسفر على النتيجة المرجوة رغم الجهود التي تبذلها الجزائر لتنويع اقتصادها، فلا بد من وضع برنامج وطني شامل لتحفيز القطاعات الاقتصادية. كلمات مفتاحية: التنوع الاقتصادي؛ الصادرات؛ الواردات؛ الناتج المحلي الإجمالي.

JEL Classification Codes : M00; L78; L53

مقدمة

لا يخفى على أحد ان الجزائر من أبرز الدول الريعية المنتجة والمصدرة للنفط والتي يعاني اقتصادها من العلة الهولندية ، فلعلقود من الزمن اعتمدت على العائدات النفطية لتمويل ميزانيتها العامة مما جعل هذه الأخيرة مرتبطة بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، الشيء الذي انعكس سلبا على مسار التنمية الاقتصادية، لأنه يصعب على اي بلد تحقيق مستوى معيشي مرتفع وخلق وظائف من دون هيكل إنتاجي متنوع ومتطور، فعمدت الحكومة لإيجاد حلول وبذل جهود من أجل انتهاج استراتيجية للتنوع الاقتصادي، بهدف خلق قاعدة متنوعة لا تركز على مورد واحد، وإنما مجموعة من القطاعات تساهم كلها في تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق انتعاش اقتصادي مستدام، وتجلى ذلك من خلال النموذج الاقتصادي الجديد الذي نشرته وزارة المالية في سنة 2016، والذي يهدف إلى تنوع بنية الاقتصاد في أفق سنة 2030م.

فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا؟

ما مدى نجاح سياسة التنوع الاقتصادي المرتكزة على النموذج الاقتصادي الجديد خلال الفترة (2016-2021)؟

تحت هذه الإشكالية تنطوي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- إلى أي مدى يرتبط الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط؟
- هل هناك تغيير ولو طفيف في بنية الصادرات والإيرادات بعد تجسيد نموذج النمو الجديد؟
- ولإجابة على الإشكالية والتساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:
- تسعى الجزائر جاهدة إلى تجسيد جملة من السياسات والاستراتيجيات للتخلص من اقتصاد المورد الواحد.
- لجأت الجزائر إلى الاعتماد على السياسة الضريبية لتعويض الانخفاض المسجل في العائدات النفطية نتيجة انهيار أسعار النفط.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع التنوع الاقتصادي في كونه رهانا اقتصاديا وخيارا استراتيجيا لا بد منه لبناء اقتصاد قوي ومستدام يضمن تحقيق تنمية مستدامة لأجيال اللاحقة.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- ✓ التعريف بالتنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه؟
- ✓ عرض السياسات الاستراتيجية للتنوع الاقتصادي المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2016-2021).
- ✓ معاينة معامل هيرفندال هيرشمان للمتغيرات الاقتصادية الكلية.

المنهج المعتمد في الدراسة:

لقد حاولنا معالجة الموضوع من خلال التطرق أولاً إلى الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي من خلال إيضاح مفهومه، أهميته ومؤشرات قياسه، ثم انتقلنا لإبراز الاستراتيجية المعتمدة في الجزائر لتحقيق التنوع الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وفي الأخير قمنا بحساب مؤشر التنوع الاقتصادي هيرفندال-هيرشمان للفترة (2016-2021).

1- ماهية التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه:

1-1 تعريف التنوع الاقتصادي:

التنوع الاقتصادي يعكس عملية التحول الهيكلي من خلال نقل الموارد من القطاعات الأولية (القائمة على الموارد الطبيعية) إلى الثانوية (التصنيع) والثالثة القطاعات الخدمانية، فالهدف من هذا الإجراء هو تنوع مصادر النمو الاقتصادي وجعل اقتصاد البلاد يعتمد على جميع القطاعات الاقتصادية (Bounoua & Bounoua, 2023, p. 19)، كما يمكن تعريف التنوع الاقتصادي بأنه التحول نحو هيكل أكثر تنوعاً لإنتاج المحلي والدولي بهدف زيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتحقيق النمو المستدام للتقليل من الفقر (عنان و مطرف، 2021، صفحة 742)، أي توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة، والتنوع يتضمن تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، تنوع أسواق الصادرات، وتنوع مصادر الدخل، فلا بد وأن يترافق التنوع في الفعاليات الإنتاجية مع تنوع متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات، الواردات، إيرادات الدولة، العمالة وإجمالي تكوين رأس المال (براجي و شمام، 2017، صفحة 156)، فالالاقتصاد المتنوع هو الذي تكون بنيته الإنتاجية موزعة بين عدد كبير من الأنشطة التي تختلف عن بعضها البعض فيما يخص طبيعة السلع والخدمات المنتجة (Bitat & Djellit, 2022, p. 279).

2-1 أنواع التنوع الاقتصادي:

يمكن أن نميز بين نوعين مختلفين للتنوع الاقتصادي (كورتل، 2019، صفحة 8.7):

1-تنوع الإنتاج: هو تنوع اقتصادي يتم على مستويين

✓ المستوى الجزئي: يتم على نطاق المؤسسات الإنتاجية أي قطاع الأعمال، ويرتبط بالعملية الإنتاجية من خلال التنوع في تشكيلة المنتجات والعمل على تجديدها بتبني التطوير التكنولوجي والبحث العلمي واثمين الكفاءات، وبذلك يحقق قطاع الأعمال نمواً ومردودية وأرباحاً أكبر، وتتوسع الحصص السوقية لاكتساب أسواق وطنية جديدة بتلبية الاحتياجات السوقية الوطنية، ومن ثمة البحث في اكتساح أسواق دولية من خلال تصدير منتجات عالية الجودة وذات قيمة مضافة، ومحتوى تكنولوجي مرتفع.

✓ المستوى الكلي: يتحقق التنوع الإنتاجي بمساهمة جميع الفروع والقطاعات الاقتصادية في تحقيق الناتج المحلي الخام وتوليد الدخل الوطني، بما في ذلك الزراعة، الصناعة، السياحة، والخدمات.

2-تنوع التجارة الخارجية:

يرتبط تنوع التجارة الخارجية بتنوع شقي الميزان التجاري: وذلك بتنوع الصادرات، إذ لا يجب الاعتماد المطلق على تصدير سلعة واحدة، معرضة للتقلبات الدائمة للأسواق

الدولية، فمثلا في حالة اقتصادنا الوطني تمثل صادرات البترول 97 % من إجمالي الصادرات، وهو ما يؤثر سلبيا أو أنه حتى يكبح مسار التنمية الاقتصادية، لكن بالمقابل تنوع البنية الهيكلية للصادرات خارج قطاع المحروقات سيعطي دفعا إيجابيا لنشاط القطاعات الاقتصادية الوطنية بحيث يجب أن تتنوع الصادرات بين المنتجات المصنعة ونصف المصنعة من الإنتاج المحلي. ومن جهةها لا يجب أن يقتصر هيكل الواردات على السلع ذات الاستهلاك الواسع كالسلع الغذائية مثلا والتي يمكن إحلالها محليا غير أنه بالمقابل يجب التركيز على السلع الاستثمارية ذات المحتوى التكنولوجي الفائق، والتي تساهم إلى حد كبير من رفع التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، مما ينعكس إيجابيا على الكفاءة والقدرة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية وبذلك يتم دعم مسار التنمية الاقتصادية.

3-1 محددات التنوع الاقتصادي:

التنوع الاقتصادي يرتبط بمجموعة من المتغيرات التي لها دور كبير في نسبة نجاحه أو فشله، وفي هذا الإطار يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنوع خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع وهي (بسبع و عمي سعيد، 2018، الصفحات 115-116)

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري.
- السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).
- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية.
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، والبيئة الاستثمارية، والوضع الأمني.
- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على تجارة السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.

فغياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنوع الأعمال، كما أن نجاح التنوع يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية كالتعليم،

التدريب، والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب أيضا توفير بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

4-1 مؤشرات دالة على التنوع الاقتصادي:

تعتبر هذه المؤشرات كأدلة على مستوى التنوع الاقتصادي وتتعلق أساسا بأداء الاقتصاد الكلي للدولة ومن أهمها (خالد، 2022، صفحة 132):

– درجة التغير الهيكلي: وهي النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج الإجمالي المحلي.

– تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة: ويعني وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات الغير النفطية عبر الزمن.

– تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها: حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنوع الاقتصادي، إلا أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر تكون مضللة إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراتها.

– نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنوع الاقتصادي في هذه الدول يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

5-1 مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:

يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، وتعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت معامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع.

✓ **مؤشر Ogive:** يقيس مؤشر Ogive انحرافات التنوع المتساوي لأسهم التصدير بين السلع، يمكن التعبير عنها على النحو الآتي:

$$\text{ogive} = \sum_{n=1}^N \frac{\left(x_n - \frac{1}{N}\right)^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث N: هي العدد الإجمالي لمنتجات التصدير التي تؤخذ في الاعتبار، ومن المفترض أن يكون 1/N: الحصة المثالية لعائدات التصدير لكل منتج، X: هي الحصة الفعلية للسلعة n من إجمالي الصادرات.

✓ مقياس هيرفندال هيرشمان: يختصر بالشكل (HHI) يعد الأكثر شيوعاً يستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما، لإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي، إذ يعرف المؤشر بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N (x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

N: عدد النشاطات، X: قيمة المتغير في النشاط، X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات. تتراوح قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان بين الصفر والواحد ($0 \leq H \leq 1$) فإن كان صفراً كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد، وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوماً، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزاً في نشاط من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دليل على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات (بوعلاق وأيت يحي، 2022، صفحة 337).

1-6 أهمية التنوع الاقتصادي: للتنوع الاقتصادي أهمية كبيرة تكمن في: (غدير أحمد و كحلي، 2022، صفحة 168)

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتروول والمواد الزراعية.
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي لتحقيق تنمية مستدامة تعزز من مستويات المعيشة وتوليد الثروات وفرص العمل والتشجيع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة.
- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال.
- الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2- تحليل و اقع التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2016-2021):

1-2 قياس التنوع الاقتصادي خلال الفترة (2016-2021): التنوع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد، تعكس التنوع في كل مؤشرات الاقتصاد الوطني أي في كل من بنية، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، لذلك ارتأينا تحليل هذه المتغيرات الكلية بالاعتماد على مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة (2016-2021).

❖ قياس التنوع في بنية الناتج المحلي الإجمالي (2016-2021): أرقام الجدول رقم (1) تظهر تذبذب في مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت حصة القيمة المضافة للمحروقات في إجمالي الناتج الداخلي لتبلغ 14.0 في سنة 2020 مقابل 19.5 سنة 2019، وهذا راجع لتراجع الطلب على المحروقات بسبب جائحة كورونا التي حلت بالعالم من جهة وانهيار أسعاره في الأسواق الدولية من جهة أخرى، حيث ساهم هذا القطاع خلال هذه الفترة في انكماش الناتج الإجمالي بنسبة 40.7%، غير أنه في سنة 2021، سجل نمو قويا بنسبة 10.3% من حيث الحجم بعد انكماش تاريخي غير مسبوق لأكثر من 20 سنة بنسبة 10.2%، بسبب انتعاش الطلب العالمي على البترول الذي أدى إلى ارتفاع أسعار البترول حيث ارتفع متوسط سعر البترول الخام الجزائري من 42.07 دولار للبرميل سنة 2020 إلى 72.75 دولار للبرميل في سنة 2021.

القطاع الفلاحي هو الأخر يعاني من عدم الاستقرار، حيث عرف تراجعا كبيرا وغير مسبوق سنة 2021، مسجلا معدل نمو سلبي من حيث الحجم بواقع 1.1%، والذي يعود أساسا إلى الظروف المناخية غير المواتية حيث تشهد البلاد حالة من الجفاف، ناهيك عن زيادة أسعار المدخلات الزراعية وتقييد شروط استيرادها. بالنسبة للقطاعات الثلاث الصناعة، البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات عرفت تحسن ملحوظ في السنتي الأخيرتين بسبب تحسن الوضع الصحي وتخفيف الإجراءات الوقائية، وانتعاش النشاط الاقتصادي من جديد، لكن تبقى مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج الداخلي الخام هي الضعيفة من بين القطاعات.

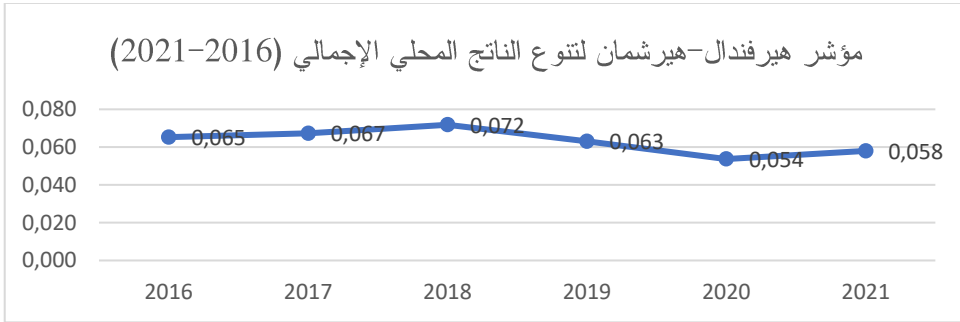
الجدول رقم (1): التغير النسبي لمساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي

القطاعات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المحروقات	17.3	19.6	22.2	19.5	14.0	21.5
الفلاحة	12.2	11.8	11.8	12.3	14.1	13
الصناعة	5.6	5.5	5.4	5.7	6.3	5.8
بناء وأشغال عمومية	11.8	11.7	11.5	12.2	13.0	12.3
خدمات خارج الإدارة العمومية	27.6	27.4	26.8	27.0	26.2	24.4
خدمات الإدارة العمومية	117.5	16.3	14.7	15.5	18.3	15.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الجزائري

انطلاقاً من قراءة نتائج مؤشر هيرفندال- هيرشمان خلال الفترة (2016-2021)، المحسوبة والموضحة في الشكل رقم (1)، استناداً للقاعدة التي تنص على أنه كلما اقترب هذا المؤشر من 0 دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب من 1 دل ذلك على عدم وجود تنوع اقتصادي أي وجود تركيز اقتصادي فإننا نلاحظ أن قيمته تقترب من صفر إلا أنه في الحقيقة لا يعكس حقيقة وجود تنوع اقتصادي، وهذا لأن انخفاض قيمة هذا المؤشر تعود إلى انهيار أسعار النفط التي وصلت لحدود 40 دولار للبرميل في 2015، الشيء الذي انعكس على قيمة الناتج لقطاع المحروقات، وبالتالي لا يوجد تنوع اقتصادي حقيقي.

الشكل رقم (1): تطور معامل مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني.

❖ قياس التنوع في الصادرات (2016-2021): يظهر الجدول رقم (2) هيمنة المواد الطاقوية على صادرات الجزائر بنسبة تفوق 90%، خلال كل فترة الدراسة، فالبرغم من تراجع صادرات المحروقات سنّي 2019 و2020، بعد انخفاض أسعار النفط بين سنّي 2019 و2020 من 44,64 دولار للبرميل في عام 2019 إلى 42.08 دولار للبرميل عام 2020، بنسبة 70,34 %، ارتفع متوسط سعر برميل البرنت بنسبة 22,72 % في عام 2021 إلى 47,72 دولار، أدت هذه الزيادة في أسعار النفط، إلى جانب زيادة الكميات المصدرة بالأطنان المكافئة للنفط في عام 2021، إلى زيادة صادرات المحروقات من 20.02 مليار دولار في عام 2020 إلى 34.06 مليار دولار في عام 2021 بزيادة قدرها 14.04 مليار دولار. وهذا ما يفسر اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة جدا على قطاع الطاقة كمحرك للاقتصاد، فإجمالا هيكل صادرات الجزائر خلال فترة الدراسة لم يتغير، حيث يلاحظ ضعف حجم الصادرات خارج المحروقات والذي يرجع إلى ضعف البنية الاقتصادية وتدهور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي والصناعي والسياحي.

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

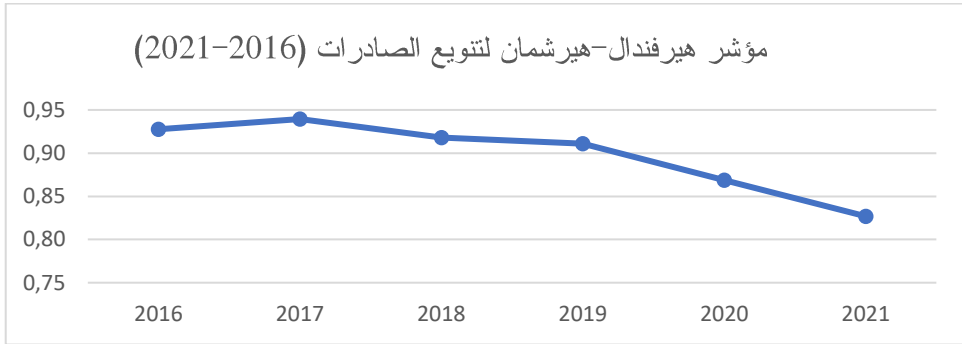
الجدول رقم (2): تركيبة الصادرات حسب نوع المنتجات

2021	2020	2019	2018	2017	2016	
576,00	437	408,00	373	350	326,0	المواد الغذائية
34058,00	20016	33244	38897	33202	27918,0	مواد الطاقة
182,00	71	96	93	73	84,0	المواد الأولية
3490,0	1287	1445	1626	845	909,0	منتجات نصف مصنعة
0,0	0	0	0	0	0,0	التجهيزات الفلاحية
171,0	77,0	83	90	78	53,0	التجهيزات الصناعية
79,0	37,0	36	34	20	18,0	السلع الاستهلاكية
1,0	0	0	2	0	1,0	أخرى

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني

تطور قيمة معامل هيرفندال لتنوع الصادرات تعكس النتيجة المتوصل إليها سابقا، حيث نلاحظ أن معامل هيرفندال- هيرشمان قيمته مرتفعة وتقترب من الواحد بالرغم من انخفاضها خلال فترة الدراسة، كما أن هذا الانخفاض الطفيف يعود إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، الذي أدى إلى انخفاض قيمة الواردات النفطية وليس إلى تنوع بنية الصادرات.

الشكل رقم (2): تطور معامل مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنوع الصادرات.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني

❖ قياس التنوع في الواردات (2016-2021): فيما يخص بنية الواردات الجزائرية فإن التجهيزات الصناعية تحتل الصدارة بنسبة تتراوح بين 30 إلى 36% بالرغم من الانخفاض المستمر المسجل خلال فترة الدراسة، تليها المنتجات نصف مصنعة بنسبة 27%، ثم بعدها السلع الاستهلاكية بنسبة متذبذبة تتراوح بين 19 إلى 24%، في حين أن صنف التجهيزات الفلاحية يحتل آخر مرتبة بنسبة 1%، ومنه إجمالا هيكل الواردات يعرف استقرارا في الفترة الممتدة (2016-2021).

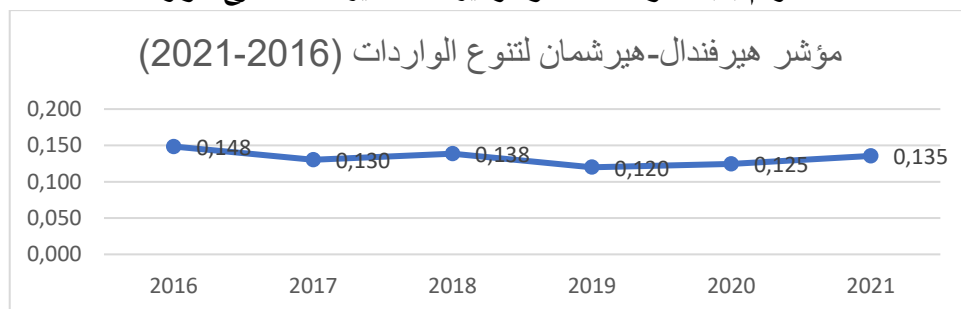
الجدول رقم (3): تركيبة الواردات حسب نوع المنتجات الوحدة ملايين الدولارات الأمريكية

القطاعات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المواد الغذائية	7855	8069	8199	7694	7723	8877
مواد طاقة	1234	1899	977	1369	890	513
المواد الأولية	1490	1456	1814	1921	2199	3401
منتجات نصف مصنعة	10972	10483	10468	9840	7614	7313
التجهيزات الفلاحية	479	585	537	437	198	247
التجهيزات الصناعية	14709	13368	12824	10845	8697	9158
السلع الاستهلاكية	7904	8129	9312	7934	5577	6498
أخرى	4239	4086	3459	3766	2523	1398

المصدر: التقارير السنوية للبنك الوطني

كذلك تطور قيمة معامل هيرفندال لتنوع الإيرادات تعكس النتيجة المتوصل من تحليل بنية الإيرادات، حيث نلاحظ أن معامل هيرفندال- هيرشمان قيمته تعرف استقرارا في حدود 0.1، الشيء الذي يعكس إلى عدم التنوع في بنية الإيرادات.

الشكل رقم (3): تطور معامل مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنوع الواردات.

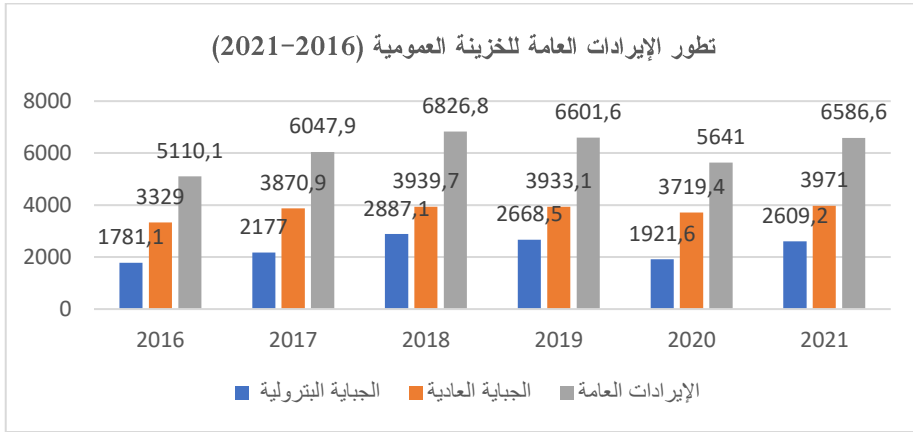


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني

❖ قياس التنوع في بنية الإيرادات الحكومية (2016-2021): يظهر جليا من خلال تتبع مسارات تغير حصيلة الإيرادات العامة ومسار نمو حصيلة الجباية البترولية خلال فترة الدراسة، أن مساهمها نفسه، حيث بلغت أعلى حصيلة لإيرادات العامة 6826.8 سنة 2018، بعد اتفاق تاريخي بين منتجي النفط المستقلين وأعضاء في "أوبك" على تخفيض المعروض من النفط بحوالي 1.8 مليون برميل (فاطمة، 2022، صفحة 278)، وهي السنة التي سجلت فيها الجباية البترولية أعلى قيمة لها- ونشير هنا إلى ان الجباية البترولية عرفت منحى تنازلي منذ الأزمة النفطية سنة 2014 وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط-، كما نلاحظ التحسن المستمر في إيرادات الجباية

العادية حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2021، والذي يعود بالأساس إلى فرض زيادات على بعض الضرائب والرسوم وبعض الرخص تماشيا مع قانون المالية سنة 2016، بهدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

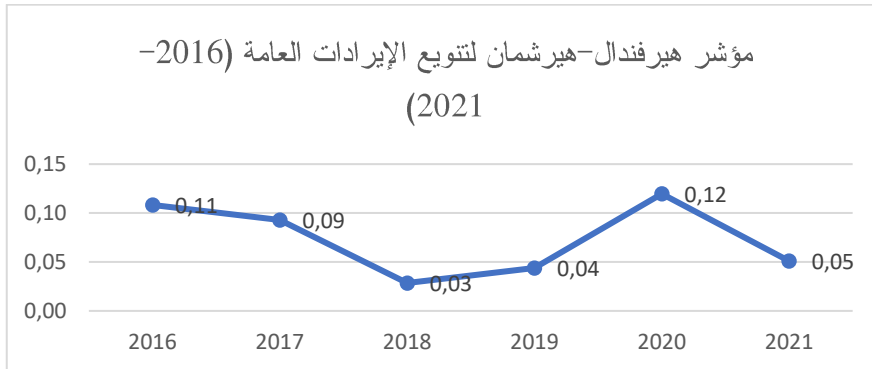
الشكل رقم (4): تطور الإيرادات العامة للخزينة العمومية (2016-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية

انطلاقاً من قراءة نتائج مؤشر هيرفندال- هيرشمان لتنوع الإيرادات العامة خلال الفترة (2016-2021)، نلاحظ أن قيمته عرفت تذبذب ملحوظ، حيث عرفت انخفاض كبير وصلت لحدود 0.03 سنة 2018، وهذا ما يشير إلى التنوع الكبير الذي عرفته العائدات، والذي يعود بالأساس إلى انخفاض العائدات النفطية، وارتفاع قيمة العائدات الضريبية، فأى انخفاض في عائدات الجباية البترولية يؤدي بالحكومة إلى فرض المزيد من الضغوط الضريبية لتعويض ذلك الانخفاض، لأن عائدات الإيرادات غير الضريبية تبقى ضئيلة جداً.

الشكل رقم (5): تطور معامل مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنوع الإيرادات العامة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات تقارير البنك الوطني

❖ قياس التنوع في تكوين رأس المال الثابت: تتبع توزيع تكوين رأس المال الثابت بين التراكم الخام لأموال الثابتة والتغيرات في مستوى المخزون تظهر أنها يتطوران في نفس الاتجاه وتقريبا بنفس النسبة، وهو ما يعكس محدودية التنوع في رأس المال الثابت الموجه نحو زيادة النفقات على الأصول الثابتة.

الوحدة: مليار دج

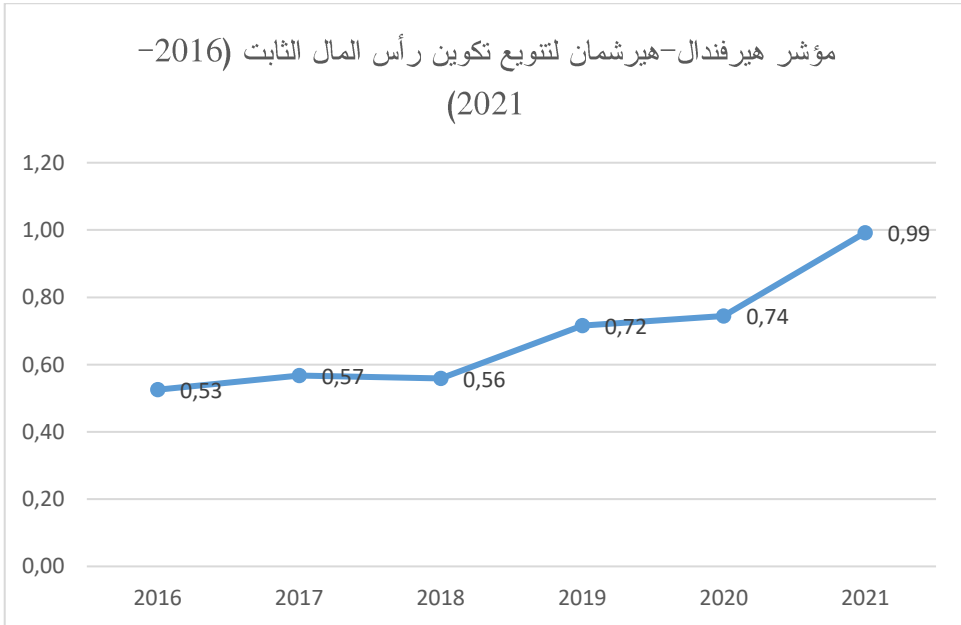
رقم (4): توزيع التراكم الخام لأموال الثابتة

2021	2020	2019	2018	2017	2016	الجدول التراكم الخام
7696.5	7101.9	7868,3	8211,2	7698,0	7544,3	التراكم الخام لرأس المال الثابت
677.7	994.5	1293.1	1458,3	1465.2	1349,2	التغير في مستوى المخزون

المصدر: تقارير الديوان الوطني لإحصاء

معامل هيرفندال للتنوع في إجمالي التكوين الخام لرأس المال الثابت سجل ارتفاعا متواصلا من 2016 إلى 2021، حيث انتقلت قيمته من 0.53 سنة 2016 إلى 0.99 سنة 2021، أي بمعدل تزايد متوسط ثابت قدره 0.09% سنويا، الأمر الذي يؤكد بوضوح عدم تحقيق تنوع اقتصادي ملحوظ في توزيع إجمالي التكوين الخام لرأس المال الثابت وهذا ما يوضحه الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5): تطور معامل مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنوع رأس المال الثابت



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات تقارير البنك الوطني

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الورقة معرفة إلى أي مدى استطاعت الحكومة الجزائرية تجسيد نموذج النمو الجديد وتحقيق رهانات التنوع الاقتصادي على أرض الواقع، من خلال معاينة معامل هيرفندال هيرشمان للتنوع الاقتصادي لخمس متغيرات اقتصادية كلية متمثلة في " الناتج المحلي الإجمالي، بنية الصادرات والواردات، الإيرادات العامة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت" حيث توصلنا إلى أن الجزائر ما زالت تعاني من قلة التنوع في اقتصادها، حيث يهيمن قطاع المحروقات على الإنتاج والتصدير، الشيء الذي يجعل التنمية رهينة لعوائد النفط، لذلك لا بد لها من إعادة مراجعة السيناريو الذي بنت عليه هذا النموذج، وإعادة تكييفه بما يتماشى مع قدراتها الحقيقية، والتي على رأسها الطاقة الشبابية خصوصا فئة الباحثين والمتعلمين، فعلى الحكومة إن أرادت تحقيق التنوع الاقتصادي أن تأخذ بعين الاعتبار:

- ضرورة تنوع مصادر الدخل الوطني، وذلك بتشجيع الاستثمارات المنتجة بما يعود على الدولة بالفائدة الاقتصادية والاجتماعية.
- تشجيع الاستثمار في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية، وذلك من أجل التخفيف من حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية.
- محاولة الاستفادة من الإيرادات الطاقوية واستغلال ذلك في الإصلاحات الاقتصادية.
- الاستفادة من تجارب البلدان الناجحة فيما يخص إدارة عائدات البترول.
- التوجه إلى استغلال الطاقات المتجددة
- تحسين الجانب المالي، من خلال تنشيط الأسواق المالية.
- مراجعة سياسة سعر الصرف، واعتماد نظام يتوافق والسياسة الاستثمارية خاصة فيما يتعلق بالاستثمار السياحي.

قائمة المصادر والمراجع

- Bitat, S., & Djellit, T. (2022). The Impact of Economic Diversification on Economic Growth: Econometric Study Using Panel Data Model on the Arab Countries from 1999 to 2002. *Finance and Business Economics Review*, 6(4), 279.
- Bounoua, a., & Bounoua, c. (2023). The effectiveness of the economic diversification policy, the case of Algeria: Econometric study (2000-2019). *Journal of Economic Papers*, 14(1), 19.
- براجي, م & ., شمام, ع. (2017). دور السياسات الاقتصادية في يعث تنوع الاقتصاديات الربعية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري (2000-2014). *مجلة الإستراتيجية والتنمية*, 156, 7(13),
- بسبع, ع & ., عي سعيد, ح. (2018). التنوع الإقتصادي كإستراتيجية للتنمية الإقتصادية "تجربة الإمارات العربية المتحدة". *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*, 115-116, 2(11),
- بوعلاق, ن & ., أيت يحي, س. (2022). دور التنوع الإقتصادي في توجيه مسار الإقتصاد الجزائري في ظل التنمية المستدامة-دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019 باستعمال مؤشر هيرفندال هيرشمان. *مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال*, 337, 1(5),
- خالد, م. (2022). القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في دعم التنوع الاقتصادي للفترة (2001-2018). *مجلة التنوع الاقتصادي*, 132, 3(1),
- عنان, ف & ., مطرف, ع. (2021). سياسات النهوض بالصناعات كثيفة المعرفة كأداة فعالة لتحقيق التنوع الاقتصادي. *مجلة الباحث الاقتصادي*, 742, 09(02),
- غدير أحمد, س & ., كحلي, ع. (2022). واقع التنوع الإقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان (2017-2021). *مجلة الباحث*, 170, 1(22),
- كورتل, ن. (2019). الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنوع الاقتصادي -دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011- 2017. *مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية*, 7(52), 8.,
- نجا, ك. (2019). الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنوع الاقتصادي -دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال. *مجلة العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية*, 7-8, (52)
- نجا, ك. (2019). الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنوع الاقتصادي -دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال. *مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية*, 7-8, (52)

References

- Baradji, M., & Chamame, A. (2017). The role of economic policies in diversifying rentier economies to achieve sustainable development: An applied study on the Algerian economy. (2000-2014), *Journal of Strategy and Development*, 7 (13).
- Bacebaa, A., & Ami said, H. (2018). Economic diversification as an economic development strategy "United Arab Emirates experience." *Al-Wahat Journal for Research and Studies*, 115-116, 2 (11).
- Bouallaq, N., & Ait Yahia, S. (2022). The role of economic diversification in directing the course of the Algerian economy in light of sustainable development - an econometric study during the period 1990-2019 using the Herfindahl-Hirschman index. *Journal of Studies in Economics and Business Administration*, 1(5).
- Khaled, M. (2022). The agricultural sector in Algeria and the extent of its contribution to supporting economic diversification for the period (2001-2018). *Journal of Economic Diversification*, 3(1).
- Anan, F., & Mutrif, A. (2021). Policies to promote knowledge-intensive industries as an effective tool for achieving economic diversification. *Economic Researcher Journal*, 09(02).
- Ghadeer Ahmed, S., & Kahli, A. (2022). The reality of economic diversification in Algeria in light of the experiences of oil-producing countries using the Herfindahl-Hirschman index (2017-2021). *Al-Baheth Magazine* 170, 1(22).
- Cortle, N. (2019). The Algerian economy between the reality of the rentier economy and the stakes of economic diversification - an applied study to calculate the Herfindahl-Hirschman index for the period 2011-2017. *Journal of Humanities and Social Sciences* (52).
- Jah, K. (2019). The Algerian economy between the reality of the rentier economy and the stakes of economic diversification - an applied study for calculating the Herfindahl index. *Journal of Humanities and Social Sciences* (52).
- Najat, K. (2019). The Algerian economy between the reality of the rentier economy and the stakes of economic diversification - an applied study for calculating the Herfindahl index. *Journal of Humanities and Social Sciences* (52).
- Bitat, S., & Djellit, T. (2022). The Impact of Economic Diversification on Economic Growth: Econometric Study Using Panel Data Model on the Arab Countries from 1999 to 2002. *Finance and Business Economics Review*, 6 (4).
- Bounoua, a., & Bounoua, c. (2023). The effectiveness of the economic diversification policy, the case of Algeria: Econometric study (2000-2019). *Journal of Economic Papers*, 14 (1).

